S/2006/760

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
25 September 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة، الذي أُعد عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦).

ويورد هذا التقرير تفاصيل التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ إصدار تقريرها السابق بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/375) في التحقيق في حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى، وفي تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في اعتداءات معينة أخرى ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما يسلِّط التقرير الأضواء على تقدم اللجنة المطرد في تحقيقاتها، بالرغم مما واجهته من صعوبات في الوصول إلى الشهود والحصول على المعلومات نتيجة للصراع في لبنان.

وأود أن أشكر موظفي اللجنة على العمل المتفاني المنهجي الذي اضطلعوا به وسط ظروف صعبة، خاصة في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة السائدة في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أود أن أشكر سيرج براميرتز على دوره القيادي المستمر في مواصلة التحقيق في ذلك الهجوم، وحكومة لبنان على الدعم المستمر الذي تقدمه للّجنة وتعاونها معها.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن. وسأحيل في الوقت نفسه هذا التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

280906 280906 06-53553 (A)

المرفق

التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

موجز

في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدِّم تقريرا إلى المجلس عن التقدم الذي تحرزه، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية، وذلك كل ثلاثة أشهر.

ويعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة في أنشطة التحقيق التي اضطلعت بها في الفترة ما بين ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد تميزت هذه الفترة بالصراع الذي شهده لبنان والحالة الأمنية غير المستقرة فيه، مما أدى إلى نقل مقر اللجنة مؤقتا إلى قاعدة في قبرص يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ على نحو ما اقتضته الأمم المتحدة. وقد بُذلت جميع الجهود لاحتواء أثر عملية النقل هذه على عمل اللجنة، وقد استأنفت اللجنة عملياتها فور وصولها إلى قبرص. هذا وقد بدأت عملية إعادة الموظفين الدوليين تدريجياً إلى بيروت.

ومع أن اللجنة واجهت تأخيرات ومصاعب لوجستية في الوصول إلى الشهود والحصول على المعلومات نتيجة للصراع الذي شهده لبنان، فقد تقلصت هذه المشاكل إلى أدنى حد ممكن، ونتيجة لذلك أُحرز تقدم في جميع مجالات التحقيق، وتواصل اللجنة التحقيق بصورة منهجية وشاملة في جميع الخيوط الممكنة. وتواصل اللجنة تعاملها عن قرب مع السلطات اللبنانية في جميع المسائل ذات الصلة بولايتها وهي تقدِّر دعم تلك السلطات لها.

كما واصلت اللجنة تقديم مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية على التحقيق الذي تجريه في الهجمات الأخرى التي ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد مكّنت الولاية الموسَّعة التي خوّلها مجلس الأمن للجنة في قراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦) اللجنة من أداء دور مبادر أكبر في هذه القضايا، مما ساعد على تحقيق تقدم ملموس سواء في كل قضية على حدة أو في العلاقة المحتملة الرابطة بين كل منها.

ولا تزال المساعدة التي تتلقاها اللجنة من الدول تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتقدم التحقيق، خاصة وهي تبلوِر مواضيع التحقيق الأكثر تعقيداً. وقد ظل التعاون الذي حظيت به اللجنة من الجمهورية العربية السورية مُرضياً على العموم، ولا تزال اللجنة تقتضي دعمها التام في تقديم المعلومات وتيسير إجراء مقابلات مع أشخاص يوجدون داخل الأراضي السورية.

المحتويات

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدِّم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في التحقيق، وعن مسائل التعاون، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب سلطات الجمهورية العربية السورية. وهو يغطي التقدم المحرز في تنفيذ ولاية اللجنة على النحو المبيَّن في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، منذ تقريرها السابق المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/375).

٢ – وواصلت اللجنة تحقيقها في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين (التحقيق في اغتيال الحريري) وعززت مستوى المساعدة التي تقدمها للسلطات اللبنانية في ما يتعلق بالتحقيق في اعتداءات معينة أخرى ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومع أن عمل اللجنة تأثر بالحالة الأمنية غير المستقرة التي سادت لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما أعقب ذلك من ضرورة إجلاء موظفي اللجنة إلى قاعدة مؤقتة في قبرص، فقد أُحرز بعض التقدم في جميع مجالات التحقيق الرئيسية. وتواصل اللجنة تعاملها عن قرب مع السلطات اللبنانية في جميع المسائل ذات الصلة بولايتها وتقدر دعمها الوطيد المستمر لها، خاصة في ضوء الحالة الأمنية الصعبة التي سادت في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ – وفي شأن التحقيق في اغتيال الحريري، يُجرى حاليا ٢٠ من مشاريع ومواضيع التحقيق والتحليل الرئيسية، مقسَّمة إلى مشاريع فرعية عديدة. وهي تشمل تحقيقات مسرح الجريمة والموكب، ومقابلات مع شهود أساسيين ومصادر حساسة، والتحقيق في وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل التنظيمية والروابط بين عناصر الجريمة وتحليلها. ويتولى كل مشروع فريق متعدد الاختصاصات يضم أفرادا مجهزين بالمهارات اللازمة.

٤ – وبينما ركزت اللجنة في تقريرها الأخير على نتائج تحرياتها العدلية لمسرح الجريمة والانفجار الذي أودى بحياة الحريري و ٢٢ آخرين، فقد ركزت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير أيضا على التحري عن الأشخاص الذين شاركوا على مستويات مختلفة في ارتكاب هذه الجريمة. وقد استتبع هذا إنجاز مزيد من المهام العدلية، كالأبحاث والتحليلات الخاصة بالحمض النووي الصبغي (DNA)؛ واختبار وتحليل الأجهزة الإلكترونية والاتصالات والأجهزة الرقمية؛ والبحوث والتحليلات المقارِنة المتعلقة بالبصمات، وتحليل الهواتف المحمولة، والفحص العدلي للوثائق.

٥ - وتماشيا مع الولاية المنقحة المخوَّلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، وسّعت اللجنة من نطاق المساعدة التقنية التي تقدمها للسلطات اللبنانية في ما يتعلق بتحقيقها في اعتداءات معينة أخرى ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعلى وجه التحديد، ركزت اللجنة على ثلاثة مجالات رئيسية هي: التحريات والتحليلات العدلية، وتحليل الاتصالات وإجراء المقابلات. ومن بين العناصر الأساسية لهذه الأنشطة الحصول على الأدلة المتعلقة بالربط الأفقي بين قضايا متعددة، بما في ذلك التحري عن أية قواسم مشتركة مع قضية الحريري. وقد مكّنت هذه المساعدة المتزايدة من إحراز تقدم في التحقيقات في هذه القضايا الأخرى، على أن اللجنة ركزت بالدرجة الأولى على القضايا التي تتعلق بشنّ اعتداءات على أفراد معيّنين.

٦ - وتظل مساعدة الدول أمرا أساسيا لنجاح اللجنة في القيام بعملها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت اللجنة ٢٧ طلبا للمساعدة إلى ١١ دولة وكيانا، علاوة على الطلبات التي أُرسلت إلى لبنان. ونتيجة لذلك، حظيت اللجنة بمساعدة واسعة ومفصلة من جانب عدد من الدول في طائفة واسعة من مجالات التحقيق والتحليل. ويظل تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة عنصرا هاما من الأعمال الجارية، وقد ظل طوال الأشهر الثلاثة الماضية مُرضيا على العموم، حيث عُقدت اجتماعات عمل دورية مع كبار المسؤولين السوريين لتنظيم عملية تقديم الردود في موعدها المحدد، وتيسير إجراء مقابلات مع الشهود وتقديم المعلومات. وظلت اللجنة تتلقى ضمانات من حكومة الجمهورية العربية السورية تطمئن اللجنة بأن جميع طلباتها ستُلبى في الوقت المحدد وبطريقة مُرضية.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تطوير إجراءاتها الداخلية، امتثالا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، وزادت من توحيد أعمالها، خاصة في ضوء احتمال إنشاء محكمة ذات طابع دولي.

٨ - وبالنظر إلى قرار مجلس الأمن ١٦٨٦ (٢٠٠٦) القاضي بتمديد ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، زادت اللجنة تدريجيا من قدرتها ومواردها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الهامة في مجالات التحقيق والقانون والتحليل، إلى جانب تنمية وإدامة الظروف الأمنية المناسبة، وخدمات اللغات، والإدارة، والتوظيف والدعم اللوجستي المرتبط بولايتها. وكجزء من مهامها الإدارية، أُعدت مقترحات ميزانية جديدة وقُدمت لتيسير استمرارية التخطيط وتحقيق الأهداف الإدارية.

ثانيا – التقدم المحرز في التحقيقات

٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت تحقيقات اللجنة في قضية اغتيال السيد الحريري و ٢٢ شخصا آخرين على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: مواصلة الأعمال المتصلة بمسرح الجريمة والأعمال ذات الصلة؛ وتوسيع معارفها وأدلتها في ما يتعلق بالجوانب الخاصة بارتباط الجريمة بقضايا أخرى، ومعارفها وأدلتها المتصلة بمرتكبها؛ واستحداث مشاريع جديدة.

١٠ – وفي شأن القضايا الـ ١٤ الأخرى، شرعت اللجنة في إجراء مقابلات عقب تمديد مجلس الأمن لولايتها في حزيران/يونيه، مركِّزة في المقام الأول على ست من هذه القضايا، وهي بالتحديد قضايا الاعتداءات المحددة الأهداف. وكما كانت الحال دائما، يظل من الضروري تحقيق نتائج ثبوتية واقعية في أقصر وقت ممكن.

١١ – وكما فعلت اللجنة في تقريرها السابق، فإنها تقدم في هذا التقرير لمحة عن عملها المستمر على مختلف مستويات القضية، بقدر ما يمكن من التفصيل، آخذة في الاعتبار الضرورة الأساسية التي تحتم الحفاظ على السرية وخيوط التحقيق.

ألف – التحقيق في اغتيال الحريري

١ – مسرح الجريمة والمسائل المرتبطة به

الدراسة العدلية لمسرح الجريمة

١٢ – بعد انتهاء اللجنة من جمع الأدلة العدلية في مسرح الجريمة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جرى استخلاص عدد من النتائج التي تمكّن من زيادة تأكيد الفرضية الحالية، فيما يتعلق بمسرح الجريمة والجوانب المرتبطة به، وتكشف عن خيوط جديدة للتحقيق. وتقوم اللجنة كذلك بإعداد حصر شامل وقاعدة بيانات عدلية بجميع المستندات المادية الموجودة في حوزة السلطات اللبنانية وتلك الموجودة في حوزة اللجنة.

١٣ – وقد عُثر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على ٥٦ قطعة من الأشلاء البشرية، بالإضافة إلى أربع قطع أخرى تعذر تحليلها بسبب حالتها، واعتُبرت الأشلاء الـ ٥٦ من عناصر المستندات المادية. وكانت هذه القطع متناثرة في منطقة واسعة، حيث عُثر على أشلاء بشرية في جميع الأجزاء التقسيمية لمنطقة مسرح الجريمة. وأتاح تحليل الحمض النووي الصبغي لتلك الأشلاء تحديد ٢٧ صورة تحليلية من الحمض النووي الصبغي المتقدّري (mitochondrial) من الحمض النووي الصبغي، و ١٤ صورة تحليلية نووية من الحمض النووي الصبغي. وحُددت ثلاث

صور جديدة ومنفردة من الحمض النووي الصبغي المستخرج من عناصر المستندات المادية التي عُثر عليها في مسرح الجريمة، أحدها من بُقع من الدم عُثر عليها في مبنى بيبلوس وآخر عُثر عليه في سطح ملحق فندق سان جورج. أما الثالث فله أهمية خاصة لأن العينة أخذت من آلية مفتاح الإشعال التي عُثر عليها قرب ما أطلق عليه ''البناية ٣٦٧''، المحاذية لبناية بيبلوس، مما قد يتصل بالأدلة المرافقة القريبة من الانفجار. وتقوم اللجنة بخطوات للتحقق مما إذا كان ممكنا نَسْب الصور الجديدة من الحمض النووي الصبغي إلى مصابين معروفين، أو الجزم بأنها لأشخاص لم تحدد هويتهم بعد يرجح أنهم أصيبوا في الانفجار.

١٤ - وتبين أن السن التي عُثر عليها في مسرح الجريمة خلال التحقيقات التي أجريت مباشرة عقب الانفجار في ٢٠٠٥ هي للرجل نفسه الذي عثر على ٢٧ قطعة من أشلائه سابقا. وبيّنت فحوص طب الأسنان أن تلك السُن هي قاطعة وسطى يمنى من الفك الأعلى لرجل لعلّه في أوائل العشرينات من عمره ومن غير المرجح أن يكون قد تجاوز الـ ٢٥ سنة، حيث يظهر على السُن علامة فارقة تعلو سطح تاجها، وهي سمة يندر ملاحظتها في أوساط الأشخاص المنحدرين من لبنان. وعُثر على سن أخرى كاملة خلال التحقيقات التي أجريت مؤخرا في مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وذلك في نفس المنطقة التي عُثر فيها على ٢٧ قطعة من أشلاء ذلك الشخص. ويجرى المزيد من اختبارات الأدلة العدلية من أجل تحديد المنطقة التي ينحدر منها الشخص، إن أمكن، عن طريق فحص السُن. وعلاوة على ذلك، عُثر أيضا على خمس قطع من أشلاء بشرية في المنطقة المجاورة نفسها، تتطابق كلها مع الحمض النووي المستخرج من القطع الـ ٢٧ الأخرى للرجل نفسه، كما عُثر في المنطقة نفسها على عدد من الشظايا العظمية الجمجمية الأخرى. ومع أن احتراق تلك البقايا يحول دون استنتاج النمط التمايزي للحمض النووي، فإن اللجنة تعتقد أنها للرجل نفسه، الذي يرجح أنه قام بتفجير القنبلة، وليس لشخص آخر لم تحدد هويته.

١٥ - ويوشك تحليل مسارات عناصر المستندات المادية والبيولوجية على الانتهاء. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، يجري وضع اللمسات النهائية على إعادة تجسيم ثلاثي الأبعاد لمسرح الجريمة، سواء فوق الأرض أو تحت الأرض، وسيربط المجسَّم بقاعدة بيانات حصر المستندات المادية. والهدف من هذه الخطوة هو تحديد الموقع النسبي للمركبة التي حملت القنبلة، أي شاحنة الميتسوبيشي، وموضع الانفجار، وموقع الرجل الذي تبين أنه هو الذي قام على الأرجح بتفجير الجهاز المتفجر المرتجل. وقد أجريت مجموعتان أخريان من التجارب بصورة منفصلة ومستقلة من أجل المساعدة على فهم خصائص الانفجار والآثار المرتبطة به، والحفرة الناجمة عنه، والكرة النارية، ومسارات الشظايا الأولية والثانوية المتطايرة بسرعة عالية

وارتطامها بالمركبات والمباني، وأسفرت كلها عن خصائص مشابهة جدا لخصائص الانفجار الفعلي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٦ - وستُمكن الوثائق والمعلومات الفنية التي حصلت عليها اللجنة مؤخرا من مؤسسة ميتسوبيشي فوسو تراك آند بَص كوربريشن (Mitsubishi-Fuso Truck and Bus Corporation)، في اليابان، من تحديد أجزاء المركبة والشظايا المعدنية التي يُزعم أن مصدرها شاحنة الميتسوبيشي والتي وجدت في مسرح الجريمة. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن تحدد بصورة قاطعة أجزاء المركبة التي عثر عليها في مسرح الجريمة وذلك بمساعدة خبير خارجي، عن طريق مطابقة الأجزاء مع الرسوم التقنية، ومع عناصر مماثلة وسليمة تماما من مركبة سليمة تنتمي لمجموعة الإنتاج نفسها ومن ذات النوع والصنع والسنة.

١٧ - وسيجري فحص عناصر قد تكون أساسية مثل القطعة المعدنية، التي ربما تكون سقف إحدى المركبات التي عُثر عليها على ارتفاع حوالي ٥٠ مترا فوق الأرض على ذراع رافعة مسندة إلى مبنى في مسرح الجريمة (بناية بيبلوس)، وجهاز مفتاح الإشعال الذي عُثر عليه بالقرب من المبنى غير السليم (البناية ٣٦٧)، وآلية تروس من إحدى المركبات عُثر عليها مغروزة في الأرض داخل الحفرة بحوالي ٤٠ سنتمترا تحت مستوى الأرض، كما ستخضع تلك العناصر للتحليل المذكور أعلاه للتوصل إلى تحديدها نهائيا وتقييم أهميتها بالنسبة للقضية. وسيجري كذلك تحديد القطع الأخرى نهائيا، ومنها مثلا القطع المأخوذة من داخل الحفرة حيث عُثر أيضا على ٤٨ من القطع أو العناصر المعدنية وغير المعدنية التي تعود إلى واحدة أو أكثر من المركبات؛ والقطع التي وجدت بين الأنقاض في مسرح الجريمة، حيث أُخذت مرآة كبيرة للرؤية الخلفية وشظايا من مصباح إضاءة خلفي، إلى جانب أسلاك كهربائية، ولوحات أرقام، وأجهزة إلكترونية، وغير ذلك من القطع المعدنية غير المحددة، كما ستُقيَّم أهميتها بالنسبة للقضية.

خصائص الانفجار

١٨ - أثبتت الاختبارات المنفذة في إطار بيئتين منفصلتين في وقت سابق من هذه السنة، وكذلك تجارب قياس قوة الانفجار، استنتاجات اللجنة فيما يتعلق بخصائص وطبيعة الانفجار الفعلي الذي حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي استخدام شاحنة من طراز ميتسوبيشي كانتر تحمل قنبلة كبيرة جدا زنتها لا تقل عن ٢٠٠ ١ كيلوغرام من معادل مادة ت.ن.ت وتفجيرها على الأرجح من قِبَل رجل (الشخص الذي عثر على ٣٢ قطعة من أشلائه) في داخل الشاحنة أو أمامها مباشرة. وعززت تلك التجارب جميع الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة الكرة النارية، ونطاق الضغط، وخصائص المركبة الحاملة، والآثار على الجوار، بما في ذلك

الآثار على المركبات وعلى المباني المحاذية والطريق، والاستنتاجات المتعلقة بالمسارات، وكمية المتفجرات المستخدمة، وطبيعة الحفرة وشكلها. ويجري فحص فرضية أخرى قُدمت إلى اللجنة مؤخرا وتتعلق باستخدام وسيلة تنفيذ جوي كطريقة للتسبب بالتفجير. وليس بإمكان اللجنة في المرحلة الراهنة أن تستنتج ما إن كان لهذه الفرضية أي تأثير على الاستنتاجات الحالية في مسرح الجريمة، وهي استنتاجات دعمتها مجموعتان منفصلتان ومستقلتان من الاختبارات.

١٩ - وقد خلصت اللجنة إلى استنتاجاتها فيما يتعلق بالتحديد الدقيق للكيفية التي قد تكون العبوة المتفجرة قد وضعت بها في الشاحنة لتحقيق الآثار المقصودة، وكذلك الكيفية التي وُصِّلت بها المتفجرات سلكياً لتفجيرها على نحو ما جرى. ومكّنت التجارب التي أجريت باستخدام عبوات متفجرة عُبئت وُركّبت في أشكال مختلفة إلى تصور الكيفية التي ربما قد تكون وُضعت بها في شاحنة الميتسوبيشي ومكان وضعها فيها، والطريقة التي ربما قد تكون اتبعت لتفجير العبوة.

٢٠ - وفي التقرير السابق، عرضت اللجنة احتمالات مختلفة فيما يتعلق بكمية المتفجرات المستخدمة في الهجوم. واقترحت أن الكمية المستخدمة التي يمكن أن تنجم عنها حفرة بحجم الحفرة التي أُحدثت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قد تبلغ نحو ٥٠٠ كيلوغرام من معادل مادة ت.ن.ت إذا ما وضع الجهاز المتفجر المرتجل على مستوى ١,٧ متر تحت الأرض، وقد تبلغ ١ ٢٠٠ كيلوغرام من معادل ت.ن.ت إذا ما وضع مباشرة فوق الأرض، أو ١ ٨٠٠ كيلوغرام من معادل مادة ت.ن.ت إذا ما وضع على ارتفاع نحو ٠,٨ متر فوق الأرض. وأُكدت البيانات عن طريق مجموعة منفصلة من التجارب المتصلة بآثار كميات مختلفة من المتفجرات المعبأة في أشكال مختلفة والمفجَّرة على ارتفاعات مختلفة فوق الأرض. وعند الانتهاء من تحليل المسارات، وإعادة تجسيم مسرح الجريمة على ثلاثة أبعاد، وإجراء التحليل الفيديوي، وتحديد جميع قطع شاحنة الميتسوبيشي بصورة رسمية، ستكون اللجنة قادرة على تحديد ارتفاع الجهاز المتفجر المرتجل فوق الأرض، ومن ثم تحديد كمية المادة المتفجرة المستخدمة فيه. ورهنا بتلك النتائج النهائية، تقدر اللجنة أن كمية المتفجرات ستكون أقرب إلى ١ ٨٠٠ منها إلى ١ ٢٠٠ كيلوغرام.

مسار الموكب

٢١ - أنجز الجزء الأكبر من مشروع استجواب أو إعادة استجواب جميع العاملين في جهاز أمن رفيق الحريري بصورة منهجية، بمن فيهم الناجون من أفراد موكبه ومديرو شؤون أمنه والموظفون الذين كانوا في خدمته الشخصية مباشرة. وحددت اللجنة بشكل مقنع لها مسار

الموكب؛ والتوقيت الدقيق لتقدمه؛ وأوقات توقفه وسيره؛ وتوقيتات اختيار المسار والجهات العارفة بتلك التوقيتات؛ ومسألة استخدام سيارة واحدة أو أكثر من سيارات مرسيدس بنز إس ٦٠٠ المتماثلة في الموكب، سواء يوم الهجوم أو قبله؛ وأنماط النشاط التنفيذي التي تبين وقت اختيار الطريق المحاذية لفندق سان جورج في وقت سابق؛ واستخدام تدابير التشويش الإلكترونية.

٢٢ - وأكد بعض الأشخاص الذين استجوبتهم اللجنة على أن الترتيبات الأمنية الحكومية المخصصة لرفيق الحريري كانت قد قلصت، من حيث عدد الأفراد في المفرزة الأمنية المخصصة له والتسهيلات المتصلة بالموكب، خلال الفترة التي أعقبت استقالته من منصب رئيس وزراء لبنان. وتقوم اللجنة بتقييم أثر ذلك، سواء في السياق السياسي أو من المنظور التنفيذي.

٢٣ - وتقوم اللجنة بفحص معلومات وبوضع فرضيات في إطار التحقيق تتعلق بما ورد من أن الفريق الذي يُزعم أنه نفّذ التفجير قام في وقت سابق بنشاط تنفيذي موجّه ضد رفيق الحريري، بما في ذلك مراقبته ومراقبة موكبه واستطلاع عدة مواقع. كما تتوافر للجنة معلومات تشير إلى أن عددا من الفرص ربما قد تكون أتيحت لتنفيذ الاعتداء على رفيق الحريري، إلا أن الفريق لم يتصرف فيها لأسباب ما زال يتعين على اللجنة فهمها بالكامل.

٢٤ - وعلى سبيل المثال، تلقت اللجنة معلومات مفادها أن تحركات سابقة لرفيق الحريري خلال شباط/فبراير ٢٠٠٥ ربما تكون قد لوحقت من الفريق الذي يُزعم أنه نفذ التفجير، سواء كتحضير لهجوم ١٤ شباط/فبراير أو كمحاولة لاغتياله بالفعل. ويمثل هذا الجانب من التحقيق عنصرا هاما لفهم قدرات الفريق المزعوم وآليات دعمه التنفيذي ومقاصده، وكذلك لاستجلاء مؤشرات عن توقيت قرار اغتيال رفيق الحريري. ونظرا لهذا النشاط السابق المزعوم، أتيحت خيوط أخرى في التحقيق تتعدى نطاق الخيوط المستمدة من هجوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لوحده.

٢٥ - ومن الواضح أن المنهجيات التنفيذية والآليات المرتبطة بها المتعلقة بترتيبات الحماية الأمنية لرفيق الحريري خلال الفترة التي لم يعد فيها رئيسا للوزراء أحدثت عددا من نقاط الضعف التي أفسحت المجال لارتكاب الاعتداء عليه بسهولة أكبر مما كان ستكون عليه لولا ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن الفترة النهارية التي يلزم فيها للموكب أن يغادر البرلمان عائدا إلى مقر إقامة الحريري تعني أن هناك خيار طريق واحد واضح هو المتاح أمام الموكب لتمكين الحريري من العودة في الوقت المناسب لحضور موعده التالي.

٢٦ - وعلى غرار ذلك، ثمة فرضية مقبولة مؤداها أن الفريق الذي يُزعم أنه نفذ التفجير كان على علم بأن تدابير التشويش الإلكتروني ربما قد تكون عاملا في حماية الموكب والحريري. وبالتالي، ربما اختار الفريق طريقة للهجوم تجعل استخدام مثل تلك التدابير وقدراتها التقنية وأثرها الردعي ومقدرتها التنفيذية في ذلك اليوم أمرا لا يؤثر على خطة الهجوم.

٢٧ - وثمة عامل ربما أسهم في نجاح تنفيذ الجريمة يتمثل في أن موقع سيارة الحريري ضمن الموكب ثابت ويمكن توقعه بما يكفي خلال فترة الشهور التي سبقت الهجوم الفعلي، وأن الحريري اختار أن يقود سيارته بنفسه. واللجنة على علم بأن ذلك لم يكن أمرا غير معتاد بالنسبة للحريري، وربما أتاح التعرف عليه واستهدافه بسهولة أكبر مما لو كان الوضع غير ذلك. وتواصل اللجنة تحقيقها في أهمية هذا الجانب بالذات من الجريمة.

٢٨ - وجرى توضيح مسائل أخرى ذات صلة بالموضوع بشكل مُقنع اللجنة. وعلى سبيل المثال، استُبعد من الفرضيات المقبولة الحالية مسألة سيارة زُعم أنها تعقبت الموكب عند انطلاقه من موقع المقهى والمنطقة المجاورة للبرلمان، باعتبار أنها على الأرجح غير ذات صلة بالموضوع. وبالمثل، اعتبر أن التأخير المريب للموكب في المرحلة الأخيرة من مساره بسبب جملة عوامل تتعلق بالسيارات وإشارات المرور غير ذي أهمية، نظرا لأن استجوابات أفراد الموكب لم تُبرز هذا الدليل. وعلاوة على ذلك، لم يتطلب أسلوب عمل الفريق المزعوم اللجوء إلى اعتماد مثل هذا الإجراء المعقد والدقيق في إطار خطته العامة.

٢٩ - وتعتقد اللجنة أن الخطة انطوت على قدر كاف من الاحتراف في الإعداد ومن المرونة في التنفيذ ما يعني أن التوقيت الدقيق لتحرك الموكب باتجاه فندق سان جورج لم يكن حاسما، وأن نجاح العملية لم يتوقف على التحديد الدقيق لتحركات المركبات. وتشير إلى ذلك طبيعة تحركات الحريري التي لا يمكن نسبيا التنبؤ بها، فبعد أن غادر البرلمان غيَّر الطريق لدخول مقهى محلي بدلا من مغادرة المكان على الفور في موكبه.

٣٠ - واستمر التوقف التلقائي نحو ١٥ دقيقة و لم يكن ممكنا للفريق الذي يُزعم أنه نفذ التفجير توقعه. وتوقفت حركة الاتصالات بين أعضاء الفريق المزعومين خلال تلك المدة، و لم تُستأنف إلا وقت خروج رفيق الحريري خارجا من المقهى وانطلاقه في طريق العودة إلى مكان إقامته. وبالتالي، فإن خطة الفريق الذي يُزعم أن نفذ التفجير كُيِّفت مع هذا الهامش المتمثل في الوقت الذي اقتطعه رفيق الحريري قبل بدء عودته إلى مكان إقامته، و لم يؤثر ذلك على قدرة الفريق على تنفيذ الخطة.

شهود مسرح الجريمة

٣١ - استُكمل الجزء الأكبر من سلسلة الاستجوابات وإعادة الاستجوابات المنهجية لأكثر من ٢٥ شاهدا. واللجنة الآن راضية عمّا توصلت إليه بشأن عدد من المسائل التي كانت غير واضحة في السابق، مثل تحركات شاحنة الميتسوبيشي وموقعها بالضبط في المراحل الأخيرة من العملية، والتوصل إلى فهم مشترك للأحداث وقت حدوث الانفجار، بما في ذلك ما إذا كان قد سُمع صوتان.

٣٢ - وأجريت تجارب تفجيرية لقياس قوة العصف بهدف جمع بيانات عن احتمال حدوث انفجار واحد أو انفجارين، ولتحديد ما إذا كان ذلك فوق الأرض أو تحتها. وكان الهدف من ذلك التوصل إلى تمثيل تصوري للكرة النارية وتقدير الآثار على البنى، وتقدير حركة الشظايا المتطايرة بسرعة عالية، وتقدير مساحة وخصائص الحفرة، وتسجيل ضغط الصدمات والضغط الصوتي باستخدام ميكروفونات على مسافات مختلفة مع اعتبار الموجات الساقطة والموجات المعكوسة على مستوى كل الأسطح العاكسة. وستمكن المحاكاة الرقمية اللجنة من تحديد ما إذا كان موقع ووضع كل شاهد وقت وقوع الانفجار منسجما مع أرجحية سماع صوت أو صوتين لحظة الانفجار ومباشرة بعده. ومن الضروري إجراء مرحلة أخيرة من الاستجواب لاختتام هذا الجانب من التحقيق تتمثل في إعادة إسماع كل شاهد تسجيلات ضجيج تجارب التفجير أو التجارب المتعلقة بالموجات الصوتية، التي أجريت لأغراض منها تحديد الخصائص الصوتية للانفجار بالنسبة لموقع كل شاهد في مسرح الجريمة. ورهنا بهذه الاستنتاجات، ترجح اللجنة، في هذه المرحلة، كفة الفرضية القائلة بحدوث انفجار واحد فقط، وبأن الظاهرة المتمثلة في سماع عدد من الشهود صوتين يمكن شرحها علميا.

المسار الزمني لأنشطة رفيق الحريري

٣٣ - وسعت اللجنة نطاق تحقيقاتها بشأن الأيام الأخيرة من حياة السيد الحريري، وعادت بالتحريات إلى فترة أبعد. وهناك معلومات هامة تمخضت عنها المقابلات التي أجريت حتى الآن مع ١٥ شخصا تجمعهم صلة بالحريري في سياق ما خلال الشهور التي سبقت مقتله. ومن بين هؤلاء أشخاص لديهم نفوذ في لبنان وفي المنطقة ككل، وأشخاص تولوا تدبير وإدارة شؤونه الشخصية والمهنية، وأشخاص زاروه في مقر إقامته في بيروت وغيره من مساكنه، وموظفون في مقار سكنه، وأفراد كانت له معهم علاقات تجارية أو سياسية.

٣٤ - وتعيد اللجنة وضع تركيب تصوري لحياة السيد الحريري في الفترة التي سبقت اغتياله انطلاقا من عدد من المنظورات المختلفة، التي تشمل دراسة وضعه السياسي وعلاقاته

على الصعيدين المحلي والدولي، واجتماعاته مع معاونيه وأفراد بارزين آخرين، وتحركاته داخل لبنان وخارجه، ومناقشاته الخاصة والشخصية مع أصدقائه، وآرائه المعلنة، وأفكاره وخواطره كما يراها الآخرون، وشؤونه التجارية، بما في ذلك إدارة وسائط الإعلام التابعة له وتصوير وسائط الإعلام لمصالحه وأنشطته، والمسائل المالية الهامة التي تؤثر على مركزه السياسي، وعلاقاته المهنية، وترتيباته الخاصة، وتحركاته الشخصية داخل مقر إقامته وخارجه على حد سواء.

٣٥ - ومن الواضح أن ثمة عوامل تجارية وسياسية واقتصادية وشخصية مجتمعة توفر السياق الذي عاش فيه الحريري خلال هذه الفترة. وحينما تدمج هذه المواضيع في بيئة محفوفة بمخاطر متزايدة وتقارن بالأنشطة التنفيذية المزعومة للفريق الذي قام بالهجوم، فإنها تعطي صورة عن الأسابيع الأخيرة من حياة الحريري من عدد من المنظورات. كما تتوسع اللجنة في هذه المواضيع لتعرف ما إذا كان أحدها أو كلها أدى إلى ظروف دفعت إلى اتخاذ قرار اغتياله. وسيتواصل التعمق والتوسع في مجال عمل اللجنة هذا، إذ من المزمع إجراء المزيد من المقابلات وجمع المعلومات على مدى الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

خيوط التحقيق الجديدة والجاري تتبعها

٣٦ - حددت اللجنة عددا كبيرا من خيوط التحقيق الجديدة التي تتعلق بمسرح الجريمة والأماكن المجاورة له وفترة ارتكاب الجريمة مباشرة، وشرعت في إجراء تحقيقات وتحليلات بشأن كل واحد منها. وتشمل المواضيع التحقيق في الظروف المحيطة بأفراد معينين ومركبات معينة في مسرح الجريمة قبل التفجير وخلاله وبعده مباشرة، وفي بعض المواد ذات الصلة بعد التفجير، والنظر في ادعاءات العبث بمسرح الجريمة بعد التفجير.

٣٧ - وتتأتى هذه الخيوط من تحليل المعلومات الموجودة فعلا ومن جمع المعلومات الجديدة، وتتفاوت في أهميتها وحجمها؛ بيد أنها تحتاج جميعا إلى قدر كبير من التوسع. وتتوقع اللجنة أنه بمجرد الفراغ منها، ستوفر معلومات أخرى تستنبط من الجريمة نفسها ومن الأماكن المجاورة مباشرة روابط إضافية تفضي إلى مرتكبي الجريمة.

٣٨ - وتواصل اللجنة أيضا تحقيقاتها في الجوانب الرئيسية الأخرى للقضية، ومنها اقتناء شاحنة الميتسوبيشي، واقتناء المتفجرات، وإعداد الشاحنة لتكون ناقلة للجهاز المتفجر، وهوية الشخص الذي فجَّر الجهاز المتفجر المرتجل سواء من داخل شاحنة الميتسوبيشي أو على مقربة من مقدمتها، وطريقة مشاركته في العملية.

٢ – الأشخاص الضالعون في ارتكاب الجريمة

تحليل الاتصالات والتحقيق فيها

٣٩ – كرست اللجنة موارد هامة لتحليل جوانب حركة الاتصالات المتعلقة بالقضية والتحقيق فيها. وأفضى هذا إلى نتائج هامة، ومكّن اللجنة من تحديد روابط ما كانت لتتضح لولا ذلك. إن معظم الأعمال التي تقوم بها اللجنة هي ردود فعل في طبيعتها، غير أن لبعض الأعمال التحليلية طبيعة مبادرة وتخمينية أيضا، وتستند إلى الوقائع المعروفة وتتوسع في مواضيع التحقيق. وهذا العمل مكَّن من استنباط عدد من الخيوط وما زال يوفر للجنة عناصر لفهم علاقات الاتصالات ذات الصلة بالجرائم فهما أفضل.

٤٠ – وتبرهن الروابط التي يجري تقصيها من خلال الأعمال المتعلقة بالاتصالات على وجود شبكة معقدة من حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمت بين عدد كبير من الأفراد ذوي الصلة، عبر أرقام هاتفية وسيطة أو مواقع وسيطة أحيانا، وبطريقة مباشرة في أحيان أخرى. ونتيجة لهذه التحليلات، جرت بلورة مجموعة من خيوط التحقيق، وهو ما تعتبره اللجنة إحدى أولوياتها. ويلزم بذل جهد جهيد لتعقُّب كل صلة أو علاقة واستبعادها من التحريات أو المضي في بحثها باعتبارها من الخيوط التي لا يزال البحث جاريا فيها. وعلى الشكل نفسه، أصبحت اللجنة على فهم أفضل لجوانب الإعداد للهجوم من خلال تحليلها للاتصالات؛ وهذا العمل لا يزال جاريا بالاقتران مع التحليلات المتعلقة بالمسار الزمني، وهو واحد من عدد من المجالات التي يجري فيها تحليل مقارن مع القضايا الـ ١٤ الأخرى. فعلى سبيل المثال، أصبحت المعرفة بأنشطة حاملي بطاقات اشتراك الهواتف الخلوية الست الذين زُعم أنهم شاركوا في الفريق الذي قام بالهجوم أكثر وضوحا وتفصيلا، من الناحية الجغرافية ومن حيث الاتصالات.

٤١ – وبلورت اللجنة أيضا روابط مباشرة وغير مباشرة بين أفراد ذوي شأن في مجموعات متباينة لهم صلة بالموضوع من منظور التحقيق. وليس تفسير هذه الروابط في بعض الحالات واضحا تماما، وتعمل اللجنة على فهم صلتها بالجريمة نفسها، وبمن يحتمل ارتباطهم بها، وبأفراد آخرين.

٤٢ – وما زال البُعد الدولي لتحليل الاتصالات يوفر خيوطا للتحقيق بينما تعمق اللجنة معرفتها بالتعقيدات التي ينطوي عليها تحديد مسارات المكالمات الدولية، وهي تتلقى الردود على طلباتها من الدول التي يتم فيها تعقُّب حركة المكالمات الهاتفية. وحتى الآن أشركت اللجنة ١٧ دولة في هذا الجانب من عملها، وتلقّت مساعدة كبيرة وردودا كثيرة من عدد منها.

٤٣ - ويجري بانتظام استعراض روابط الاتصالات ذات الصلة الصادرة من داخل لبنان أو من خارجه التي تتعلق بأفراد تود اللجنة إجراء مقابلة معهم و/أو مواصلة التحقيق معهم، وتوفر النتائج مزيدا من خيوط التحقيق.

٤٤ - وتواصل اللجنة أيضا بحث الروابط المحلية والإقليمية والدولية بين الأرقام المرتبطة بأحمد أبو عدس وأفراد آخرين، والتي يكتسي عدد منها أهمية خاصة. وتواصل اللجنة تحليل حركة المكالمات الهاتفية الصادرة من الأرقام التي يزعم استخدامها من قبل الأشخاص المزعوم ضلوعهم في هجوم يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

أحمد أبو عدس والجوانب ذات الصلة

٤٥ - بعد إجراء تحقيقات واسعة النطاق وتحليل البيانات الإلكترونية، والوثائق، والمستندات المادية، وغيرها من المواد، اتضحت أكثر تلك الصورة التي نشأت بشأن أحمد أبو عدس وأنشطته. وصورته متميزة إذ لديه على ما يبدو اهتمامات أكاديمية وفكرية أكثر وتوجهات تقنية أقل مما يوجد لدى أعضاء الجماعات الإرهابية الضالعين في الجوانب التنفيذية للأنشطة الإرهابية، في لبنان على الأقل.

٤٦ - وما زالت اللجنة تدرس دراسة تفصيلية كل الجوانب المتعلقة بمشاركة أحمد أبو عدس في الجريمة، بما في ذلك صحة ادعاء المسؤولية في رسالته التي ضمَّنها شريط الفيديو. وتواصل اللجنة البحث على مسارين للتحقيق أولهما هو رغبته في المشاركة في الجريمة والثاني هو كونه قد أُجبر على إيصال الرسالة. و لا يزال كلا المسارين ممكناً من حيث الوقائع في الوقت الحاضر، وتجري تحقيقات أخرى للتأكد من الفرضية الصحيحة.

٤٧ - وتنكبّ اللجنة على التحقيق في الأحداث المحيطة بإيصال الشريط والرسالة إلى موقع في وسط بيروت، والمكالمات الهاتفية الخمس ذات الصلة الموجهة إلى وكالة رويترز وقناة الجزيرة بعد الهجوم. وقد أُعلنت المسؤولية عن الهجوم في مكالمتين بينما كانت ثلاث مكالمات تتعلق بالشريط والرسالة اللذين تم إيصالهما.

٤٨ - وقد اكتمل تحليل الأدلة العدلية العامة، وإجراء البحوث المتعلقة بالحمض النووي الصبغي وبصمات الأصابع، وتحليل الأدلة العدلية الإعلامية، وإجراء البحوث الوثائقية المتعلقة بالشريط الذي يدّعي فيه أحمد أبو عدس المسؤولية عن الهجوم، والمواد الأخرى المرتبطة بذلك، والطرائق المادية التي جرى بها إيصال الرسالة. وجُمِع من المستندات المادية ٣٢ بصمة من بصمات الأصابع التي يمكن التعرف على هوية أصحابها، وثلاث بصمات للكفوف، وثلاث صور تحليلية للحمض النووي المتقدّري (mitochondrial) من الحمض النووي

الصبغي. وتُجري اللجنة تحليلات لمقارنة هذه النتائج مع سجلات أخرى، وتقوم بتقييمها بغية إجراء المزيد من المقابلات مع الأشخاص المعنيين الذين لهم صلة بهذا الجانب من القضية وإجراء المزيد من التحليلات المقارنة للأدلة العدلية.

٤٩ - كما تظل اللجنة على دراية بتحركات الأفراد الذين عملوا مؤخرا في لبنان والمنطقة في سياق إجرامي، وتواصل تقييم أنشطتهم للتأكد من صلتها بإمكانية ضلوعهم في الجرائم أو خلاف ذلك. كما تقوم اللجنة بأعمال أخرى تتصل بفرضية تجزئة الجريمة؛ وكذلك بظروف إيصال شريط الفيديو الذي سُجل عليه ادعاء مسؤولية أحمد أبو عدس.

العلم بالجريمة

٥٠ - تتابع اللجنة خيوطا تتعلق بأفراد كان لديهم على ما يبدو قدر من المعلومات الفنية التي تتفاوت من حيث درجة التفاصيل التي تتضمنها بشأن الهجوم قبل تنفيذه. وتندرج ضمن موضوع التحقيق هذا فئتان هما: أولئك الذين علموا شيئا عن الهجوم الوشيك في سياق أو آخر لكنهم لم يقولوا أو لم يفعلوا شيئا بشأنه، أو لم يكن بوسعهم القيام بأي شيء بشأنه؛ وأولئك الذين علموا شيئا أو أُبلغوا بجانب من الهجوم وحاولوا بصورة ما إيصال تحذير إلى الحريري أو شخص قريب منه.

٥١ - وتكتسي كل فئة من الفئتين أعلاه أهمية بالنسبة للجنة. فمن الواضح على سبيل المثال أن عددا من الأفراد من مختلف الخلفيات كان لديهم اعتقاد باحتمال تعرض الحريري لهجوم، بدرجة تفوق احتمال تعرضه له في السياق العادي الخاص بمركزه، وحياته المهنية الماضية، والحركية الإقليمية، والظروف القائمة. وهناك أيضا معلومات تحمل اللجنة على الاعتقاد بأن بعض الأفراد كانوا يعلمون أن ثمة محاولة وشيكة لاغتياله: وفي هذا الصدد، تجري اللجنة مجموعة من المقابلات مع من تعتقد بأن بإمكانهم المساعدة في خيوط التحقيق هذه.

٥٢ - وثمة دلائل تدفع إلى الاعتقاد بأن الحريري كان يعلم بزيادة الخطر المحدق بحياته، وأنه ناقش هذا الأمر باستفاضة مع عدد من الأفراد، وأخذ في اعتباره، ونهجه، وأنشطته، وتحركاته، زيادة ذلك الخطر بشكل غير معهود خلال الأسابيع القليلة الأخيرة من حياته. وقد دأبت اللجنة على جمع الأدلة بشأن هذا الجانب. فهو جانب هام من عملها إذ يساعد على فهم خطورة الجريمة.

البيئة السياسية والعسكرية وبيئة الشرطة والاستخبارات في لبنان

٥٣ - تواصل اللجنة إجراء عدد من المقابلات وإعادها مع ممثلين أو ممثلين سابقين للهياكل الحكومية السورية واللبنانية. وهذا العمل سيظل مستمرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، ويظل يكتسي أهمية أساسية في فهم البنية السياسة والبيئة الأمنية السائدة في لبنان أثناء الهجوم. وقد عُزز هذا العمل بإجراء مقابلات إضافية وجمع معلومات من أشخاص لديهم نفوذ ومن أفراد آخرين لديهم صلة بالموضوع في لبنان والمنطقة، حيث تستمد من ذلك المعرفة الضرورية بمختلف المنظورات المتعلقة بالنظم القائمة آنذاك لفهم السياق الذي حدثت فيه الاعتداءات.

٣ - الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة

دوافع الهجوم

٥٤ - ما زالت اللجنة تحقق في إمكانية أن تكون مجموعة واحدة، لها قصد واحد وصفة واحدة، هي التي ارتكبت الجريمة؛ أو أن مجموعة محددة تحديدا جيدا أو متباينة تضم أفرادا أو مجموعات هي التي تكاتفت بدوافع ومقاصد مختلفة لارتكاب الجريمة نفسها.

٥٥ - وحددت اللجنة عدة دوافع مختلفة، لا يستبعد كل منها الآخر بالضرورة، يحتمل أنها أفضت إلى اتخاذ القرار باغتيال الحريري، على أن اللجنة تبقي قيد النظر احتمال وجود مزيد من النظريات التي ينبغي بحثها. ويمكن أن يكون بعض هذه الدوافع مماثلا لدوافع الهجمات الأخرى التي تحقق فيها اللجنة في لبنان. وهذه الدوافع على ما يبدو على درجة متباينة من حيث الأهمية الدولية والإقليمية والوطنية، وترتبط بمسائل سياسية واقتصادية ومالية وتجارية.

٥٦ - وتتقصى اللجنة، على سبيل المثال، معلومات ذات طابع استدلالي بشأن البيئة السياسية المحيطة بالسيد الحريري أثناء عملية اغتياله وقبلها، من قبيل صدور قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والمسائل المحيطة بالانتخابات الوطنية الوشيك إجراؤها حينذاك في لبنان، والعلاقات القائمة مع الدول الأخرى في المنطقة، وشؤون بنك المدينة، والأعمال التجارية والعوامل الإعلامية، وعلاقاته الشخصية مع الفاعلين السياسيين وغيرهم من الأفراد ذوي الصلة على جميع المستويات. وكما ذُكر آنفا، تدرك اللجنة إمكانية وجود أكثر من دافع واحد لارتكاب الجريمة. وسيتم التوسع أكثر في هذا المجال من عمل اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، وسيتخذ عدد من الخطوات في مجال التحقيق، منها إجراء عدد كبير من المقابلات في لبنان، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحليل الوثائق والمعلومات الأخرى الموجودة حاليا في حوزة اللجنة والبيانات المتوقعة في المستقبل.

باء – المساعدة التقنية في القضايا الأخرى

٥٧ – زادت اللجنة، تماشيا مع ولايتها الموسعة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، نطاق مساعدتها التقنية المقدمة إلى السلطات اللبنانية في القضايا الـ ١٤ التي ناقشها تقريرها الأخير. وكرست اللجنة لهذه المهمة فريق مشروع متعدد التخصصات، جامع لخبرات القانون والتحقيق والتحليل والأدلة العدلية والاتصالات. ويواصل الفريق العمل عن كثب مع النائب العام في لبنان.

٥٨ – وكانت اللجنة قد ذكرت في تقريرها السابق أنها أعدت ملفات تحليلية لكل واحدة من القضايا الـ ١٤، استنادا إلى المعلومات الموجودة المتاحة خلال تلك الفترة. وخلال هذه المرحلة الأخيرة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة بترجمة ما يزيد على ١٠٠٠ صفحة من الوثائق ذات الصلة بالقضايا، وطورت ملف كل من هذه القضايا على حدة، عن طريق إثراء المعلومات المتوفرة التي سبق تجميعها. ولا يزال هذا العمل مستمرا حيث من المقرر أن يترجم ما يزيد عن ٣٠٠٠ صفحة إضافية. وستعمل اللجنة، مع النائب العام في لبنان وقضاة التحقيق المعنيين، على زيادة تطوير آليات دعمها خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٥٩ – وركزت اللجنة أيضا مساعدتها التقنية في ثلاثة ميادين محددة لكل قضية. وأول الميادين هو دعم التحقيق والتحليل العدلي في كل قضية. والثاني هو بحث الاتصالات، حيث يجرى تحليل أفقي لكل اعتداء من الاعتداءات ولحركة الاتصالات المرتبطة به. والثالث هو إجراء المقابلات، حيث يمكن للأشخاص المختارين للمقابلة أن يقدموا معلومات معمقة عن فرادى الحالات، وربما أيضا عناصر مشتركة أفقيا بين قضايا متعددة، بما في ذلك ما يلزم تطويره من مواضيع ممكنة تستند إلى الوقائع والأدلة المتصلة بقضية الحريري.

١ – تحليل الأدلة العدلية

٦٠ – تواصل اللجنة الاستعراض المفصل للأدلة العدلية المتاحة المتعلقة بالقضايا، وتقرّ بتفاوت مستويات التفصيل بين القضايا. وتعدّ اللجنة حاليا لتنفيذ خطة وُضعت للخروج بأقصى حد من احتمالات التحقيق العدلي، وستكون موضوع مناقشة مع النائب العام في لبنان والقضاة المحققين. وبعد الاتفاق، ستشرع اللجنة في مرحلة تجميع غرضها زيادة تحصيل البيانات العدلية عن كل قضية على حدة. والعزم معقود على الوصول إلى أفضل مستوى ممكن من المعلومات الجنائية التي يمكن الحصول عليها في هذه المرحلة عن كل قضية من القضايا، نظرا إلى أن الاعتداءات الـ ١٤ وقعت قبل فترة تتراوح بين تسعة أشهر وما يقارب السنتين.

٦١ - ومع تقدم هذا العمل، ستكون الأهداف هي تعزيز كل قضية كلما أمكن ذلك، والتماس الأدلة العدلية الرابطة فيما بين القضايا. وعلى هذا النحو، سيُستكمل العمل الذي أُجري في وقت سابق من هذا العام مع مختبر الأدلة العدلية التابع لقوى الأمن الداخلي اللبنانية لتقييم النتائج العلمية، وذلك بتحليل إدارة مسرح الجريمة لكل قضية. وسيتم ذلك من خلال عقد اجتماعات وإجراء مقابلات مع أوائل المستجيبين الذين حضروا إلى مسرح كل جريمة.

٦٢ - وتدرس اللجنة حاليا جميع الصور واللقطات التي أخذت من المواقع التي حدثت فيها التفجيرات، ومقارنتها بالنتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات التفجيرات التي أجريت، كيما تتمكن اللجنة، في حدود المستطاع، من تحديد طبيعة الجهاز المتفجر المرتجل المستعمل، وتحديد موقعه المحتمل في كل حالة على حدة. وسيعزز هذا التحليل المقارن للأدلة العدلية بتحليل مقارن للاهتزازات الأرضية باستخدام تسجيلات الإشارات التي سجلها المركز الوطني للبحوث الجيوفيزيائية في لبنان. وإضافة إلى ذلك، تجرى مقارنة الأدلة العدلية التي حصل عليها في هذه القضايا مع ما يقابلها في قضية الحريري، وعلى سبيل المثال عن طريق استعمال قواعد البيانات المشتركة لبصمات الأصابع والحمض النووي الصبغي لتحديد روابط عدلية أفقية.

٢ - الاتصالات

٦٣ - جمعت اللجنة الملايين من سجلات المكالمات الهاتفية وفرزت تلك السجلات المهمة التي تغطي فترة زمنية مختارة مزامنة لكل اعتداء من الاعتداءات الـ ١٤. والهدف من هذا المشروع هو غربلة الكم الهائل من المكالمات التي أجريت في بيروت خلال فترة الاعتداءات لتحديد تلك الأرقام المشتركة بين الاعتداءات والروابط مع أرقام يحتمل أن تكون ذات صلة بالموضوع.

٦٤ - وعلى سبيل المثال، من منظور حركة اتصالات الهواتف المتنقلة لوحدها، أقيم ربط أولي بين شخص يستخدم أرقاما متعددة على نطاق جغرافي واسع وخلال فترة زمنية محددة مشتركة وبين عدد من الاعتداءات. كما رُبط بين أربعة أشخاص آخرين وهذا الشخص في بعض تلك الاعتداءات. وستواصل اللجنة مثل هذا العمل التحليلي، وستساعد النائب العام في لبنان عن طريق التحقيق في الروابط وإجراء المقابلات المناسبة وتحديد مزيد من الخيوط التي يلزم تتبعها.

٣ - المقابلات

٦٥ - في أعقاب توسيع الولاية في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بدأ هذا الجانب من العمل، وشرعت اللجنة في إجراء عدد من المقابلات ذات الصلة بالاعتداءات الستة المحددة الهدف.

وقد كشفت هذه المقابلات معلومات وأدلة على قدر كبير من الأهمية، وأعطت خيوطا عديدة تستلزم المتابعة. وبوجه خاص، يجرى التخطيط لعدد من المقابلات الجديدة للإبقاء على زخم هذا التوجه في التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم ، مما يعزز النتائج، ولاسيما في المجال المهم المتعلق بإقامة الربط فيما بين هذه القضايا.

٦٦ - والتأثير المباشر للمقابلات المنفذة واضح، حيث تجلت مواضيع للتحقيق ذات صبغة مشتركة بين قضيتين أو أكثر. ويجرى وضع الروابط المتعلقة بجانبي الدوافع والجناة في الاعتداءات، وعلى نحو ما أشير إليه في التقرير السابق كفرضية، فإن البيانات التي يجرى جمعها تعطى معلومات أولية عن "تحديد مستويات" الدوافع وراء هذه الجرائم. فعلى واحد من المستويات، يمكن أن تستند مسببات الاعتداءات إلى دوافع مرتبطة بفرادى الضحايا. بينما يمكن، على مستوى آخر، أن تندرج الاعتداءات ضمن مخطط أشمل من حيث القصد. ويظل مفهوم الجرم جوهريا بالنسبة للقضايا ولارتكاب الجرائم، وهو مفهوم ستواصل اللجنة النظر فيه والتركيز عليه.

٦٧ - وقد عززت اللجنة استنتاجها الأولي بأن القضايا الـ ١٤ لم تصدر بها أوامر و لم تنفذ من جانب ١٤ شخصا أو فريقا مختلفا لا رابط بينهم، وهي عاكفة على جمع الأدلة التي تربط القضايا في مجموعات مختلفة. وعليه، تتوقع اللجنة أن مزيدا من صلات الربط بين القضايا، قد يتكشف بعد جمع مزيد من المعلومات والأدلة.

٤ - زيادة المساعدة

٦٨ - على نحو ما أشير إليه في التقرير السابق، توجد جميع القضايا في مراحل متفاوتة من الإعداد من جانب السلطات اللبنانية. وسيكون الهدف الأول للجنة بالنسبة للقضايا الـ ١٤ خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل هو التوسع كمّا وكيفا في المعلومات والأدلة المتعلقة بكل قضية حسب الإمكان، عن طريق تزويد النائب العام في لبنان، ومن خلال مكتبه، تزويد قضاة التحقيق المعنيين، بقدرات التحقيق والتنسيق والتحليل الأفقي وبالمساعدة التقنية.

٦٩ - وثمة هدف آخر تسعى اللجنة إلى تحقيقه وهو العمل مع النائب العام في لبنان من أجل تطوير الترابط التنفيذي بين قضاة التحقيق دعما للإدارة المشتركة لجميع القضايا. وتعتقد اللجنة أن ثمة قيمة مضافة تتحقق بتنسيق أنشطة التحقيق في جميع القضايا وعدم الاكتفاء بفحص كل من القضايا منفردة بل باستخدام عدة طرق مختلفة تجعلها جميعا مجموعة واحدة موحدة تتكون من ١٤ قضية، أو كمجموعتين صغيرتين أو أكثر تترابط فيما بينها بعامل واحد أو أكثر.

ثالثا – التعاون الخارجي

ألف – التعامل مع السلطات اللبنانية

٧٠ – واصلت اللجنة تعاملها الوثيق مع السلطات اللبنانية فيما يتعلق بالمسائل العملية ومسائل التحقيق والمسائل القانونية ذات الصلة بولايتها. وقد وجه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه ١٢ طلبا خطيا جديدا إلى السلطات اللبنانية. وظل كل من الحكومة اللبنانية والنائب العام وكبار مساعديه وقضاة التحقيق المكلفون بالقضايا، وضابط الاتصال الذي عينته قوى الأمن الداخلي ملتزمين التزاما واضحا بولاية اللجنة، وقدموا الدعم للجهود التي بذلتها طوال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم الحالة الأمنية المتوترة في لبنان من جراء الصراع الأخير. وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها لهم على ما قدموه من دعم ومساعدة.

٧١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى رئيس اللجنة في مناسبتين برئيس الوزراء اللبناني، وعقد اجتماعات منتظمة مع وزير العدل ومع النائب العام. وتواصل أيضا التعامل على مستوى العمل الفني، حتى بعد انتقال اللجنة مؤقتا إلى خارج لبنان. وفي إطار المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة إلى السلطات اللبنانية، عُقدت أيضا اجتماعات مع القضاة المدنيين والعسكريين وقضاة التحقيق المكلفين بمختلف القضايا، لمناقشة التقدم المحرز على صعيد كل قضية واحتمال ارتباط القضايا بعضها ببعض وكذلك مناقشة جميع المسائل الأخرى المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية.

٧٢ – وواصلت اللجنة إطلاع السلطات اللبنانية المختصة على جميع المعلومات الوثائقية والإفادات والمعلومات المادية التي حصلت عليها خلال تحقيقاتها، باستثناء المعلومات التي قد تضر بسلامة أحد الشهود أو بمصالح الأمن القومي لإحدى الدول. وحتى في مثل هاتين الحالتين، فإن المعلومات تُبلّغ، في جوهرها، إلى السلطات اللبنانية بطريقة لا تضر بمصالح الشاهد أو الدولة.

٧٣ – وتواصل اللجنة أيضا، وبشكل منتظم، تزويد السلطات القضائية اللبنانية بالمعلومات والمقابلات والوثائق ذات الصلة بالأشخاص المحتجزين، لتمكينها من اتخاذ أية خطوات تراها مناسبة أو ضرورية. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة على وشك الانتهاء من إجراء المقابلات واستعراض الوثائق المستفيضة من أجل تقييم مصداقية الشهود في قضية الحريري. وستواصل اللجنة، وبشكل منتظم، تزويد النائب العام في لبنان، بأية معلومات تتعلق بهذه المسألة.

٧٤ - وتبقى اللجنة على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة التقنية فيما يتعلق بأي حادث آخر أو قضية أخرى تندرج في نطاق ولايتها الموسعة، إذا ما طلبت إليها ذلك السلطات اللبنانية.

باء - التعاون الدولي

٧٥ - كرر مجلس الأمن في قراريه ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، المتخذين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، دعوته إلى جميع الدول للتعاون مع اللجنة. وعلى خلاف المساعدة القانونية المتبادلة، التي يمكن لكل دولة أن تتفاوض على إطار للتعاون بشأن المسائل الجنائية، فإن الدول ملزمة بالتعاون مع اللجنة وباتخاذ كل ما يلزم من خطوات بموجب قوانينها الداخلية لتنفيذ التزاماتها الناشئة عن القرارين المذكورين.

٧٦ - واللجنة، إذ تتصرف على هذا الأساس، استمرت في طلب تعاون الدول في المسائل التقنية والقضائية والقانونية ذات الصلة بتنفيذ ولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة على وجه التحديد ما مجموعه ٢٨ طلبا منفصلا إلى دول ومنظمات دولية مختلفة تلتمس منها الحصول على معلومات ووثائق، وتسهيل مقابلة الشهود، وتقديم المساعدة التقنية والخبرة.

٧٧ - وعلى نحو ما درجت عليه في التقارير السابقة، فإن اللجنة تطلب إلى الدول أن تبادر بالاتصال بها إذا كان في حوزتها، أو باستطاعتها الوصول إلى أية معلومات يمكن أن تكون لها صلة بالتحقيق في قضية الحريري أو في القضايا الأخرى الموكولة إلى اللجنة. وترحب اللجنة بكل ما تقدمه الدول من معلومات قد تساعد على تقدم التحقيق، سواء كانت متصلة مباشرة باغتيال رفيق الحريري، أو بالاعتداءات الأخرى قيد التحقيق، أو بالحالة السياسية والأمنية العامة التي كانت تسود لبنان عند وقوع الاعتداءات. وفي هذه المرحلة من التحقيق، سوف تجد اللجنة أيضا أن من المفيد جدا أن تتلقى المساعدة من الدول في مسائل مثل المقابلات مع الممثلين الدبلوماسيين، وتقديم مزيد من الاستخبارات التقنية ومنتوجات التصوير.

١ - التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٧٨ - الجمهورية العربية السورية مطالبة بأن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة، على نحو ما طلبه مجلس الأمن تحديدا في قراراته ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعملا بالتفاهم المشترك الذي توصلت إليه

اللجنة مع الجمهورية العربية السورية أوائل هذا العام، فإن تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة ظل مناسبا من حيث التوقيت ومتسما بالكفاءة.

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، وجهت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية ١١ طلبا رسميا للمساعدة، تلتمس فيها معلومات ووثائق عن بعض أفراد معينين ومجموعات معينة، فضلا عن بيانات أدلى بها أشخاص في إطار التحقيقات التي تجريها السلطات السورية. وقد عُقدت جلسات عمل مع المسؤولين السوريين، وأُجريت مناقشات مستفيضة تمخضت عن طلبات الاجتماع بأشخاص مطّلعين على مواضيع ذات صلة بأعمال اللجنة.

٨٠ - وقدمت الجمهورية العربية السورية أيضا وثائق تتعلق بتجارب أجريت بشأن خصائص وآثار تفجيرات مختلفة متحكم فيها، وعُقدت جلسات متابعة بين خبراء اللجنة وخبراء الجمهورية العربية السورية لمناقشة تلك التجارب. وتلقت اللجنة في الآونة الأخيرة مزيدا من المعلومات تتعلق بهذا الموضوع، وتقوم اللجنة حاليا بتقييم تلك المعلومات وبحثها.

٨١ - وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية تقديم المساعدة لتيسير مقابلة الشهود في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت اللجنة عددا من البعثات إلى الجمهورية العربية السورية، أجرت خلالها ١١ مقابلة، بما فيها مقابلات مع مسؤولين حكوميين سوريين. وقد تولت السلطات السورية ترتيب المقابلات وفقا لطلبات اللجنة، وتعرب اللجنة عن رضاها إزاء السرعة التي اتسمت بها العملية، فضلا عن الترتيبات اللوجستية والأمنية لتلك المقابلات. وفيما يتعلق بنوعية تعاون المسؤولين السوريين الذين جرت مقابلتهم، فإن اللجنة تواصل عن كثب رصد عمق الردود المقدمة وصحتها، وترى أن من الضروري إجراء مقابلات أخرى للتأكد من تلك المعلومات. وهذا الجانب من التعاون تدفعه الردود الفردية لكل فرد مستجوب حول كل موضوع من المواضيع، وقد لاحظت اللجنة تفاوت مستويات التعاون.

٨٢ - وظل مستوى التعاون الذي قدمته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرضيا بوجه عام، حيث ترد الجمهورية العربية السورية على طلبات اللجنة في الوقت المناسب. وستواصل اللجنة التشديد على تعاون الجمهورية العربية السورية الكامل الذي يبقى حاسما لإنجاز أعمال اللجنة بسرعة وبنجاح.

٢ - التعاون مع الدول الأخرى

٨٣ - تواصل اللجنة مطالبة الدول بالتعجيل بتقديم المساعدة والدعم الكامل فيما يتعلق بالمسائل التقنية والقانونية والقضائية ذات الصلة بالتحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك عدد من طلبات المساعدة المقدمة إلى الدول والمنظمات الدولية، وعدد من رسائل

المتابعة. ومنذ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وُجه ما مجموعه ١٦ طلب مساعدة رسمي جديد إلى ٩ دول، إضافة إلى طلبات المساعدة الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية، والمعاملات المنتظمة مع السلطات اللبنانية.

٨٤ - وكما كان الشأن في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، استجابت الدول، في معظمها، بشكل إيجابي وسريع إلى طلبات اللجنة، ودعمت أعمالها، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية المتعلقة بالأدلة العدلية، والدعم التكنولوجي، وتعقب الاتصالات الهاتفية وتحليلها، وتيسير مقابلة الشهود. وبالنظر إلى أهمية تعاون الدول في الدفع قُدما بالتحقيق دون تأخير، فإن اللجنة على ثقة بأنها ستحظى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، بتعاون كامل وفوري من جانب الدول كافة.

رابعا - الدعم التنظيمي

ألف - الإجراءات الداخلية

٨٥ - تواصل اللجنة اعتماد إجراءاتها الداخلية وترشيدها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) وبالنظر إلى احتمال إنشاء محكمة ذات طابع دولي. وتستند هذه الإجراءات الداخلية إلى المعايير الدولية ذات الصلة، ولكنها تراعي أيضا القانون اللبناني والإجراءات القضائية اللبنانية وممارسات اللجنة منذ إنشائها.

٨٦ - وتجري اللجنة أيضا مشاورات مع الدول بشأن إمكانية تقديم المزيد من الدعم حتى يتسنى لها توفير طائفة من تدابير الحماية للشهود ومصادر المعلومات الحساسة.

٨٧ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٨٦ (٢٠٠٦) الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده لما تعتزم اللجنة من تقديم المزيد من المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية بشأن القضايا الأخرى، تقوم اللجنة كذلك باستعراض إجراءاتها. وقد أجرى محققو اللجنة مقابلات تتعلق بتلك التحقيقات في غياب ممثلي القضاء اللبناني مستعينين في ذلك بالمعايير والإجراءات الخاصة باللجنة فيما يتعلق بإجراء المقابلات. وتلاحظ اللجنة أن هنالك بعض الاختلافات بين معايير القانون اللبناني وإجراءاته المتعلقة بإجراء المقابلات وبين معايير القانون الدولي وإجراءاته. فمن ناحية، ترى اللجنة أن عليها احترام كافة المعايير الدولية الواجب اتباعها. كما تدرك من ناحية أخرى مسؤوليتها عن كفالة أن تكون أدلة الشهود والأدلة العدلية ، وغيرها من أنواع الأدلة التي تجمعها أثناء عملها فيما يتعلق بكافة القضايا، مقبولة لدى أي محكمة لبنانية قد يمثل أمامها في نهاية المطاف أحد المتهمين.

باء – الانتقال المؤقت إلى قبرص

٨٨ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا سريعا للحالة الأمنية في لبنان مما أسفر في نهاية المطاف عن انتقال جميع موظفي اللجنة الدوليين مؤقتا إلى قبرص. ومع تردى المناخ الأمني العام في لبنان ترديا ملحوظا ابتداء من ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شرعت اللجنة في التخطيط لكفالة استمرارية أعمالها في حالة حدوث حالة طوارئ تؤثر على القاعدة الرئيسية لعملياتها أو في حالة نقل جميع موظفيها الدوليين أو بعضهم. وعُقدت اجتماعات مع النائب العام في لبنان لمناقشة الخطط الرامية للحفاظ على مواد القضايا، بما فيها الأدلة والوثائق والملفات الإلكترونية والمستندات المادية والأدوات والمواد القانونية الموجودة في حوزة اللجنة، لا سيما تلك المواد التي جُمعت من مسرح الجريمة. وفي أعقاب تحول مستوى المرحلة الأمنية في لبنان من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٤، طُلب من الموظفين الدوليين كافة مغادرة لبنان وذلك وفقا للوائح الأمنية للأمم المتحدة. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قام رئيس اللجنة بإبلاغ رئيس وزراء لبنان بالنقل المؤقت لجميع الموظفين الدوليين الذين غادروا البلد ذلك اليوم لمواصلة أنشطتهم من قبرص.

٨٩ – ورغم أن الأحداث التي شهدها لبنان وانتقال الموظفين إلى قبرص أثرا بلا شك على عمليات اللجنة وإنتاجيتها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد كان هذا الأثر محدودا وذلك بفضل المساعدة الثمينة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بكفالتهما إمكانية استخدام اللجنة لمكاتب مؤقتة فور وصول أفرادها. وقام كل من السلطات اللبنانية والقبرصية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والإدارات المعنية بمقر الأمم المتحدة بتقديم الدعم للجنة طوال عمليتي الإجلاء والانتقال. وتود اللجنة كذلك أن تشير مع التقدير إلى الدعم القيّم للغاية الذي قدمته دول معينة من أجل تيسير قيام موظفي اللجنة بانتظام ببعثات إلى لبنان لإجراء أنشطة تتعلق بالتحقيقات، بما في ذلك إجراء المقابلات.

جيم – إدارة النظم

٩٠ – تحقق في الفترة المشمولة بالتقرير تقدم ملحوظ في مجال إدارة المعلومات حيث جرى تصميم وتنفيذ نظام معلومات جديد للتحقيقات والتحليل يضم أدوات تحليلية من أحدث طراز. وسيعمل هذا النظام على زيادة قدرة اللجنة على تحليل ما لديها من معلومات وأدلة والاستفادة منها. وإلى جانب هذا النظام، جرى تعزيز عدد من نظم المعلومات التابعة الأخرى وإكمالها والعمل بها. كما وُضع المزيد من إجراءات التشغيل وتدفقات العمل

الموحدة بغية مساعدة الموظفين وإرشادهم فيما يتعلق بممارسات الحصول على المعلومات وإدارة الوثائق.

دال – الإدارة

١ – التعيين

٩١ – ظل التعزيز السريع للقدرة المؤسسية للجنة من المهام الرئيسية لديها في الفترة المشمولة بالتقرير. وما برح تعيين الموظفين الأكفاء في الأطر الزمنية المناسبة يشكل تحديا ملحوظا تواجهه اللجنة، وقد أثر التأخر في عملية التعيين على قدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها في الوقت المناسب.

٩٢ – ومع أن معدلات الشواغر انخفضت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد ارتفعت هذه المعدلات في فترة هذا التقرير نظرا لزيادة عدد الوظائف التي أُذن بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وانقطاع عملية التعيين بسبب نشوب الصراع في لبنان.

٩٣ – ويجري حاليا تقييم المرشحين الذين تقدمت بهم الدول والوكالات الدولية. وبناء على ذلك، يُتوقع، مع استمرار تلقي الترشيحات واستعراضها وتعيين المرشحين، أن يُستأنف التراجع المنتظم في معدلات الشواغر. وتعرب اللجنة عن امتنانها للردود الإيجابية التي تلقتها حتى الآن من الدول والمؤسسات الدولية، وتود أن تشدد على حاجتها إلى مساعدتهم المستمرة كي تتوافر لها على نحو منتظم موارد بشرية مؤهلة تتمتع بالمهارات بغية ضمان استمرار الاستقرار والتقدم.

٢ – الميزانية

٩٤ – قامت اللجنة أخيرا بتقديم ميزانية جديدة لعام ٢٠٠٧. والميزانية المقترحة المقدمة في آب/أغسطس ٢٠٠٦ تغطي ١٨٨ موظفا دوليا، وهو ما يمثل زيادة طفيفة في عدد الموظفين الدوليين تبلغ ١٣ شخصا. وتنطوي هذه الزيادة على ٥ من موظفي التحقيقات لقضايا المساعدة التقنية، وموظف أمن إضافي واحد، وسبع وظائف إدارية.

هاء – الأمن

٩٥ – يظل أمن موظفي اللجنة ومواقعها وأصولها من الأولويات. فقد أدى تدهور المناخ الأمني العام في لبنان والمنطقة الأوسع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى تردي الحالة، بينما يُزيد محور تركيز التحقيقات من احتمال قيام أفراد أو جماعات بمحاولة تهديد البعثة أو موظفيها بغرض تعطيل تنفيذ ولايتها. ولذا، فإن التركيز الأساسي للعمليات الأمنية يتمثل في العمل

على تمكين اللجنة من مواصلة الاضطلاع بولايتها عن طريق كفالة أقصى قدر من الأمن لجميع الموظفين والمرافق والأصول.

٩٦ - وقام فريق العمليات الأمنية التابع للجنة، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبناني، بتنسيق عملية نقل آمنة ومأمونة لموظفي اللجنة الدوليين ولمواد التحقيق الأساسية من بيروت إلى قبرص مع مراعاة الحفاظ على أمن القاعدة الرئيسية لعمليات اللجنة في لبنان. ويواصل فريق الأمن التابع للجنة استعراض واستكمال تقييمات التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها اللجنة وذلك لكفالة اتساق كافة الجوانب الأمنية ذات الأهمية الحاسمة مع المعايير الأمنية. وتوضع، حسب الاقتضاء، أو تُعدل إجراءات التشغيل وخطط الطوارئ المعيارية استنادا إلى تحليل التهديدات والمخاطر الراهنة.

واو - مذكرة التفاهم التكميلية

٩٧ - توقفت عند انتقال اللجنة مؤقتا إلى قبرص المفاوضات مع حكومة لبنان بشأن ما سيرد من شروط في مذكرة تفاهم تكميلية تُبرم لإكمال وتعديل مذكرة التفاهم الأصلية المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويُنتظر أن تُستأنف هذه المفاوضات وأن تُختتم قريبا. ويتناول مشروع مذكرة التفاهم التكميلية، المعد بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مسائل مثل المركز القانوني لمواقع اللجنة والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها اللجنة وموظفوها.

خامسا - استنتاجات

٩٨ - تعرب اللجنة عن امتنانها لما قدمته السلطات اللبنانية، لا سيما القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي، من دعم وعمل ممتاز من أجل حماية موظفي البعثة وممتلكاتها وأمنهم خاصة في ظل الظروف البالغة الصعوبة التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٩ - وفيما يتعلق بالتحقيق في اغتيال الحريري، تعكف اللجنة على إنهاء عملها الأولي المتعلق بمسرح الجريمة، بما في ذلك ما تقوم به من بحوث الأدلة العدلية وتحليلاتها، وهي تشعر بالارتياح إلى حد كبير لإثباتها الوقائع بحيث ترقى إلى مستوى الأدلة. ويوفر في الوقت الراهن مسرح الجريمة وما يرتبط به من عناصر خيوطا ثانوية للتحقيقات، بينما تعكف اللجنة على سبر غور بعض المسائل التي أسفر عنها بحثها لهذه الموضوعات.

١٠٠ - وستواصل اللجنة تعميق فهمها لأوجه الربط المؤدية إلى مرتكبي الجريمة على جميع مستويات التحقيق في اغتيال الحريري. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للجنة في الفترة

المشمولة بالتقرير القادم في إجراء نحو ٥٠ مقابلة رئيسية تتصل بهذا الربط؛ وجمع وتحليل مجموعة كبيرة محددة بالفعل من البيانات الإلكترونية ، والاستخبارات الفنية والوثائق؛ وتعزيز شبكة اتصالاتها والروابط الأفقية والرأسية بين جميع القضايا؛ ومواصلة برنامج عملها فيما يتعلق بالأدلة العدلية؛ وتطوير مزيد من مصادر المعلومات الحساسة.

١٠١ - ويساعد عمل اللجنة المتعلق بالقضايا الـ ١٤ الأخرى في وضع الاعتداءات المرتكبة في السياق السائد وقت ارتكابها، وقد بدأ يتمخض عن روابط لا سيما الروابط التي يُستعان بها لتحديد الدوافع المحتملة المشتركة لارتكاب الجريمة. وسيكون تحديد مدى عمق هذه الروابط ونطاقها وطبيعتها بحيث ترقى إلى مستوى الأدلة أولوية من أولويات التحقيق في الأشهر القادمة.

١٠٢ - وبينما تضيّق اللجنة محور تحقيقاتها على نحو منهجي وتصقل فرضيات عمل هذه التحقيقات، ستتسارع وتيرة التقدم نتيجة الاستدلال على المزيد من الشهود من ذوي المعرفة الحميمة بالجريمة والعناصر المرتبطة بها.وتضع اللجنة آليات لحماية الشهود لتمكين المزيد من الأشخاص الذين يملكون المعلومات المطلوبة من التقدم للإدلاء بها ومساعدة اللجنة في هذا المجال الحساس من مجالات عملها.

١٠٣ - وتشدد اللجنة على أهمية الدعم الدولي الذي تقدمه الدول بالنسبة لعملها، فهو أمر حاسم حتى تتمكن اللجنة من الحفاظ على ما أحرزته من تقدم وكفالة إنهاء عملها وهو ما يُستدل عليه من طلبات المساعدة الـ ٧٢ التي أُرسلت للدول والكيانات المختلفة في الأشهر الستة الماضية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي المزيد من الدعم ومواصلة التعاون مع الدول أثناء مواصلتها التحقيقات.

١٠٤ - ويعتمد تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه على قدرة نظم الدعم التشغيلي للجنة فيما يتعلق بالعمل بالوتيرة نفسها التي تتبعها أنشطة التحقيقات. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في تعيين الموظفين حيث ستعمل اللجنة مع المنظومة الأوسع نطاقا للأمم المتحدة لكفالة مطابقة الأطر الزمنية للتعيين للطلب الحالي الذي تقتضيه عملياتها.

١٠٥ - واللجنة، إذ تحيط بالتقدم المحرز نحو إنشاء محكمة ذات طابع دولي وانطلاقا من ولايتها الحالية المتعلقة بتقديم المساعدة إلى النائب العام في لبنان، ستقوم في نهاية المطاف، وفي كلتا الحالتين، بتسليم مسؤولياتها لمكتب ادعاء. وتهدف اللجنة بتطبيقها مبدأي الموضوعية والتوازن واحترامها المعايير القانونية الدولية في أساليب عملها، إلى تقديم أفضل ركيزة ممكنة لأي من المكتبين من أجل مواصلة العمل.
